تعالَ وهاتِ بين الاسميّة والفعليّة

حصّة بنت زيد بن مبارك الرشود
أستاذ مساعد في قسم اللغة والنحو والصرف
كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدّ الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ... وبعد:

فمنذ وقعت عيناي على خلاف النحاة في فعليّة (هلمَّ، وهاتِ، وتعالَ) حين كنت طالبة في المستوى الأول في قسم اللُّغة والنَّحو والصَّرف، فمن قائل باسميتهنَّ، ومن قائل بفعليتهنَّ، ونفسي تتوق إلى كشف خبايا الخلاف بينهم وأسراره، وعلله وبواعثه، ثم إنّ الخلاف في (هلمَّ) حُسمَ حين علمت أنّ الخلاف فيه لهجي، مرده استعمال العرب لـ (هلم)، فمنهم من استعملها فعلاً، وهم بنو تميم، ومنهم من استعملها اسم فعل، وهم أهل الحجاز، وبلغتهم جاء اللفظ القرآني الكريم. ثم طوتْ الأيامُ تلك الرغبة مع ما طوتْ من صفحات تلك السنة. ثم حين عنيت بتعقّبات ابن هشام على الزمخشري في شذور الذّهب كانت أولى مسائل هذه التعقّبات ما ذكر ابن هشام من خروج الزمخشري عن إجماع متقدميه من النّحاة في فعلية (تعالَ، وهاتِ)، ولمّا كانت كلّ مسألة تعقّب فيها ابن هشام الزمخشري بحثاً مستقلاً جعلتها سلسلة أبحاث في هذا الموضوع، وهذا البحث هو أول أبحاث هذه السلسلة وستأتي ـ بإذن الله تعالى ـ تباعاً، وأسميته: (تعالَ وهاتِ) بين الاسميّة والفعليّة، أَخَذَتْ كلّ واحدة مبحثاً، بادئة بالاشتقاق، ثم الدّلالة وتطورها ثم التّصرف، ثم النوع، وفيه تحدثت عمن جعلها اسماً، ومن جعلها فعلاً، وحجج كلّ فريق، ثم ترجيح ما ظهر فيه وجه الحقّ واستبان.

وسلكت في معالجة هذه القضايا التتّبع التّاريخي بادئة بشيخ العربيّة الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ! ـ وتلميذه النّجيب إمام النّحاة سيبويه ـ عليه رحمة الله ـ ثم باقي السلسلة الكريمة الأقدم فالذي يليه منتهية بالصبان وحاشيته على الأشموني. كما استعنت بكتب إعراب القرآن، وكتب التفسير المطولة، في المواضع التي تعرضوا فيها لـ (تعالَ وهاتِ)، إذ وردت (تعالَ) في القرآن الكريم في ثمانية

مواضع، و (هات) في أربعة مواضع، كما اعتمدت كثيراً على كتب اللغة وبخاصة العين، والمقاييس، والصّحاح، واللسان، والشوارد. واقتضى ذلك إيراد نصوص للّنحاة، وبخاصّة المخالفون، ونصوص اللغويين بما يكشف المراد ويزيل اللبس.

وقد نتج عن هذه السياحة في بطون الكتب ثلاث نتائج رئيسة، وهي:

– أن نسبة اسمية (تعالَ) للزمخشري غير صحيحة، بل هو كأسلافه من النحاة، فلم أجد له نصّاً في كتبه التي وقفتُ عليها، وهي المفصل، والأنموذج، والكشاف، وأساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث، فلم يتحدث عن اسمية (تعالَ) بل تَرْكُه إياها وعدم ثبتها في فصل أسماء الأفعال، وعدم عدّها معهن يؤكد فعليتها عنده.

– أن (هات) اسم فعل أمر في أحد قولي الزمخشري وعند الجزولي، وابن يعيش، ولم أجد لهؤلاء الثلاثة رابعاً، ولا مؤيداً . . .

– أن (تعال) و (هاتِ) فعلا أمر؛ لانطباق دلائل الفعليّة عليهما.

هذا والله أعلم، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على سيّد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أولاً: تعالَ

اشتقاقه، دلالته وتطورها، تصرفه:

تَعَالَ: أمرٌ من تَعَالَى، يَتَعَالَى، تَعَالِياً، بمعنى ارتفع يرتفع ارتفاعاً. يقول ابن فارس ـ رحمه الله ـ "العين، واللام، والحرف المعتلّ ياء، أو واواً، أو ألفاً، أصل واحد، يدل على السّمو والارتفاع، لا يشذ عنه شيء ... يقولون: تَعَالَى النَهارُ، أي: ارتفع، ويدعى للعاثر: لعاً لك عالياً، أي: ارتفع في عَلاء وثبات، وعاليتُ الرجُل فوق البعير: عالَيْتُه.

قال:

وإلاّ تَجَلَّلْهَا يُعَالُوك فوقها وكيف تَوَقَّى ظَهْرَ ما أنت راكبُهْ[1]

ويقول الراغب: " أصله أن يدعى الإنسان إلى مكان مرتفع، ثم جُعِلَ للدعاء إلى كل مكان. قال بعضهم: أصله من العلوّ، وهو ارتفاع المنزلة، فكأنه دعا إلى ما فيه رفعة"[2]. ويقول الزمخشري: " أصله أن يقوله من كان في مكان عالٍ لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عمّ"[3]. وما أحسن قول ابن عطيّة إذ يقول: "تعالوا: تفاعلوا من العلوّ، وهي كلمة قصد بها أولاً تحسين الأدب مع المدعو، ثم أطردت حتى يقولها الإنسان لعدوّه، وللبهيمة، ونحو ذلك"[4].

فهذا أصل استعمال (تعالَ) أي: طَلَب الارتفاع من مكان منخفض والصعود إلى مكان مرتفع تفاؤلاً بذلك وإدناءً للمدعوّ وتحسيناً للأدب كما قال ابن عطية.

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة، تحق. هارون، دار الفكر: ٤/ ١١٢ .

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحق. صفوان داوودي، ط٣، دار القلم، دمشق، : ٥٨٤ .

(٣) جار الله الزمخشري، الكشاف، ط١، دار الفكر، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م: ٢/ ٦٠٦١. وينظر: الطبري، جامع البيان، ط بدون، دار الفكر، ١٤٠٨– ١٩٨٨م: ٣/ ٢٩٨. السمين الحلبي، الدر المصون، ط١، تحق. أحمد الخراط، دار القلم، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م: ٣/ ٢٢٦.

(٤) ابن عطية، المحرر الوجيز، ط١، دار ابن حزم، دار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م: ص٣١٠.

ويقول ابن الشجري مبيّناً دلالة هذا الفعل وتطوّره عند حديثه عن قول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام: ١٥١]: يقال للرجل تعالَ، أي: تقدم، وللمرأة تعالَي، وللاثنين والاثنتين: تعالَيَا، ولجماعة الرجال: تعالَوا، ولجماعة النّساء: تعالَيْنَ، وجعلوا التقدم ضرباً من التعالي والارتفاع؛ لأنّ المأمور بالتقدم في أصل وضع هذا الفعل كأنه كان قاعداً فقيل له: تعالَ، أي: ارْفَعْ شخصك بالقيام وتَقَدَّمْ، واتسعوا فيه حتى جعلوه للواقف والماشي، ويدلّك على أن التقدم الآن قد صار ضرباً من الارتفاع ـ قولهم: ارتفع فلان وفلان إلى الحاكم، أي تَقَدَّما إليه، ورفع فلان في سيره، أي تقدَّم فيه، وأصله أنه كأنه أَخَبَّ ناقته ليتقدّم فرفع الخبب شخصها وشخصه، واستعملوا التعالي للارتفاع وحده مجرداً من معنى التقدم في قولهم: تعالى اللهُ "(١).

ومن نصّ ابن الشجري هذا تتّضح الصّلة بين المعنى الأصلي، وهو طلب الارتفاع، والمعنى المستعمل الآن، وهو طلب التَّقَدُّم، فالارتفاع تقدمٌ إلى العلو، والتقدم مطلق، إلى العلو وإلى غيره، مساوٍ وأسفل، فاستعمل (تعالَ) في المعنى العام (مطلق التقدم) دون المعنى الخاص، (طلب الارتفاع). أو لِنَقُلْ تنوسي المعنى الأصلي الخاصّ، وأصبح يستعمل في طلب الإقبال أو التقدم أو المجيء، أيّاً كان مكان الداعي، وأيّاً كان مكان المدعوّ؛ ولذلك قال الخليل ـ عليه رحمة الله ـ: "وأماتوا هذا الفعل سوى النداء "(٢)، أي: أماتوا دلالة الفعل على طلب الارتفاع، واكتفوا به في النداء، أي طلب تقدّم المدعو وإقباله، أو مجيئه إلى الداعي في كل

(١) هبة الله بن علي العلوي، أمالي بن الشجري، تحق. طناحي، ط١، مط. المدني، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م: ١/ ٧١ – ٧٢.

(٢) الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحق، المخزومي والسامرائي، الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: ٢/ ٢٤٧.

مكان، حتّى المنخفض[١]، بل استعمل مع مَنْ تريد إهانته، كقولك للعدوّ: تعالَ، واستعمل في دعاء من لا يعقل، كالبهائم، ونحوها[٢]. فهو إذن من الخاصّ الذي صار عامّاً في كل نداء[٣].

وكما استعمل في طلب الإقبال والمجيء في المحسوسات، استعمل أيضاً في طلب الإقبال بالعقل والرأي، وبه فسّر الزمخشري والألوسي ـ رحمهما الله ـ قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ ... ﴾ [آل عمران: ٦١]، فقد قال الزمخشري: "تعالوا: هلمّوا، والمراد: المجيء بالرأي والعزم، كما تقول: تعال نفكّر في هذه المسألة"[٤]. وقال الألوسي: "تعالوا: أي: أَقْبِلُوا بالرأي، والعزيمة"[٥].

و(تعالَ) مشتق من الجذر: (ع، ل، و) فالماضي (تعالى) أصله: (تعالَوَ) مثل (تدارك) تَحركت الواو المتطرفة ـ وهي زائدة على ثلاثة أحرف ـ وانفتح ما قبلها فقلبت ياء، فصار الفعل: (تعالَيَ) تحركت الياء المتطرفة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً[٦]، فصار الفعل: (تعالَى) مثل: تسامى، تمارى، ... والأمر للواحد كما سبق (تعالَ)، وللواحدة (تعالَيْ)، ولجمع المذكر: (تعالَوا) بحذف الألف وفتح اللام، وللمثنى بنوعيه: (تعالَيَا)، ولجمع المؤنث: (تعالَيْنَ)، بثبوت الياء فيهما، فأصل تعالَيْ يا هند، وتعالَوا يا رجال: تعالأيْ يا هند، وتعالأوا يا رجال، التقى ساكنان، وهما: حرف العلة ـ وهو الألف المنقلبة عن ياء، والياء منقلبة عن واو ـ

(١) السمين الحلبي، الدر المصون: ٣/ ٢٢٦ .

(٢) المرجع السابق.

(٣) جار الله الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٦٠ – ٦١.

(٤) المرجع السابق: ١/ ٤٣٣ .

(٥) الألوسي، روح المعاني، ط بدون، دار الفكر: ٢/ ٣/ ١٨٧.

(٦) الشمانيني، شرح التصريف، ط١، تحق. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م: ٢٨٧.

وياء المخاطبة في الجملة الأولى، وواو الجماعة في الجملة الثانية، فحذفوا حرف العلة (لام الفعل) وبقيت الفتحة دليلاً عليه. أما مع ألف الاثنين ونون النسوة فتنقلب الألف ياء معهما؛ لوقوعها فوق الثلاثة، وعدم التقاء ساكنين، لوجوب فتح ما قبل ألف الاثنين، ولتحرك نون النسوة(١).

وربما قيل إن أصل: تعالَوا، وتعالَيْ: تعالَيُوا، بضم الياء، وتعالَيِي، بكسرها، وأصل هذه الياء واو ـ كما سبق ـ ثم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فبقيت الياء ساكنة، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء (لام الفعل)، وبقيت الفتحة على حالها(٢).

وعلى فتح اللام جاء قول الحقّ سبحانه وتعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ ... ﴾ [آل عمران: ٦١] وقوله عزّ وجلّ: ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقوله عزّ اسمه: ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ [النساء: ٦١]، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبّكُم عَلَيْكُم﴾ [الأنعام: ١٥١].

وقرأ الحسن، وأبو واقد، وأبو السمّال، آية آل عمران الأولى بضم اللام من (تعالُوا)، وقرأ الحسن، وقتادة آية النساء، بضم اللام أيضاً (تعالُوا) فوجه ابن جني ـ عليه رحمة الله ـ ضم اللام بـ " أنه حذف اللام من تعاليت استحساناً، وتخفيفاً، فلما زالت اللام من (تعالى) ضمت لام (تعال)، لوقوع واو الجمع بعدها، كقوله: تقدّموا، وتأخروا "(٣).

(١) محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت: ١٥٣.

(٢) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ط١، تحق. النمر، ومخيمر، دار الثقافة ١٤١١هـ/ ١٩٩٤م: ١/ ٥٨٢، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ط١، تحق. عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٤م: ٢/ ٥٠٢.

(٣) أبو الفتح بن جني، المحتسب، تحق. د. شلبي، الجمهورية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٦هـ: ١/ ١٩١. وينظر ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٥١، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٥٣٦.

وجعل ابن جني حذف اللام من (تعالى) وتناسيها كحذف اللام وتناسيها من قولهم: "ما باليت به بالةً ، وأصلها: بالية، كالعافية، والعاقبة"(١)، كما جعل الكسائي أصل (آية) " آيية، فاعلة، فحذفت اللام"(٢)، وقد علّل أبو الفتح توجيهه هذا: بأنه "لو كانت إنما حذفت لام (تعالوا) لالتقاء الساكنين كما حذفت لذلك في قولك للجماعة آمراً: تراقوا، وتغازوا، لبقيت العين مفتوحة دلالة على الألف المحذوفة، وكنحو قولك: اخشوا، واسعوا إذا أمرت الجماعة "(٣).

ووافق ابنُ عطية والزمخشريُّ ابنَ جنيّ في توجيهه هذا، ونقل الزمخشري عن أهل مكة أنهم يقولون: (تعالِي) بكسر اللام للمرأة، واستشهد ببيت أبي فراس الحمداني:

أَيَا جَارتا ما أنْصَفَ الدَّهرُ بيننا تعالِيْ أقاسِمْكِ الهمومَ تعالِيْ(٤)

وجعل أبو حيّانٍ أصل (تعالُوا): (تعالَيُوا) استثقلت الضمةُ على الياءِ فنقلت إلى اللام بعد حذف فتحتها، فبقيت الياء ساكنة فلاقت واوَ الضمير الساكنةَ فحذفت الياءُ فبقيت (تعالُوا)، قال أبو حيّانٍ: " وهذا تعليلُ شذوذ "(٥).

ووجهه السمين الحلبي بأنهم تناسوا الحرف المحذوف " حتى كأنهم توهموا أنّ الكلمة بُنيت على ذلك، وأنّ اللام هي الآخر في الحقيقة، فلذلك عوملت معاملة الآخر حقيقة فضمّت قبل واو الضمير، وكسرت قبل يائه "(٦).

واستدلّ على صحة هذا التوجيه بأنهم قالوا في: " لَمْ أُبَلِهْ" إنّ الأصل: "أبالي"؛

(١) أبو الفتح بن جني، المحتسب: ١/ ١٩١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٥٣٦. والبيت في ديوان أبي فراس: ٢٣٨، وشذور الذهب، ٢٣، البحر: ٢/ ٥٠٢، الدر المصون: ٣/ ٢٢٥، وضبطه في الديوان بفتح اللام.

(٥) أبو حيان، البحر: ٢/ ٥٠٢.

(٦) السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٢٢٥.

لأنّه مضارع بَالَى، فلما دخل الجازم حذفوا له حرف العلة، ثم تناسوا ذلك الحرف، فسكّنوا للجازم اللامَ؛ لأنّها كالأخير حقيقة، فلمّا سكنت اللام التقى ساكنان: هي، والألف قبلها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين "(١).

وتعليل السمين هذا أولى؛ لأنّه كما ذكر يعمّ هذه القراءة وغيرها، كبيت أبي فراس، ونحوه.

نوعه:

تكاد تجمع المصادر التي سعدت بمفاتشتها على فعليّة (تعال)؛ لدلالته على الطلّب، وقبوله ياء المخاطبة وذلك أنّهم - وبخاصّة المتقدمون - عند ثبت أسماء الأفعال لا يذكرون منها (تَعَالَ) ولا شقيقه (هاتِ) في كتب النحو(٢)، أما في كتب التفسير فمن تَعرّض له نصّ على فعليته كأبي جعفر النحاس حيث قال: "تعالوا: أمر فيه معنى التحريض "(٣). كما نصّ على فعليته ابن عطية في قوله معللاً ضمّ اللام فيه: " ووجهها أن لام الفعل من (تعاليت) حذفت تخفيفاً وضُمتْ اللام التي هي عين الفعل ... "(٤).

أما متأخرو(٥) النحاة كابن مالك ومن بعده فينصّون على فعليته ويذكرون

(١) المرجع السابق: ٣/ ٢٢٥- ٢٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، تحق: هارون، عالم الكتب، بيروت: ١/ ٢٤١، ٢٥٣. المبرد، المقتضب، تحق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ٣/ ٢٠٢ - ٢٠٧. ابن السراج، الأصول في النحو، ط١، تحق: الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٢م، ١/ ١٤١ -١٤٦. أبو علي الفارسي، الإيضاح، ط٢، تحق: فرهود، دار العلوم، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: ١٨٩ - ١٩٢. الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ط١، تحق. زهير سلطان، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م: ٣٣٣ - ٣٣٥.

(٣) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ط٢، تحق: زهير زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م: ١/ ٣٨٣.

(٤) ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤٥١.

(٥) غلب هذا الوصف على نحاة هذه الحقبة مع تقدمهم بالنسبة لزمننا.

مخالفاً زعم أنهما اسما فعل أمر، ولم يصرح ابن مالك باسم المخالف في ذلك، وصرّح به ابن هشام، والأزهري، والأشموني، ويس الحمصي(١). فذكر ابن هشام ـ ولعله أول من صرّح باسم المخالف ـ أنّ الزمخشري لم يعدّهما فعلين، بل زعم أنهما اسما فعل أمر، يقول ابن هشام في هذا الشأن: "ومنه (هاتِ) بكسر التاء، و(تعالَ) بفتح اللام، خلافاً للزمخشري في زعمه أنّهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب، ويقبلان الياء"(٢). ونقل ذلك عنه الشيخ خالد الأزهري في التصريح فقال: "وبهذه العلامة رُدَّ على من قال كالزمخشري إنّ (هاتِ) بكسر التاء، و (تعالَ) بفتح اللام اسما فعلين للأمر، فـ (هات) بمعنى: نَاوِلْ و(تعالَ) بمعنى أَقْبِلْ، والصحيح أنّهما فعلا أمر للمذكر؛ لدلالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة ... وهما مبنّيان على حذف حرف العلة من آخرهما، فالمحذوف من (هاتِ) الياء، كما في: ارمِ، والمحذوف من (تعالَ) الألف، كما في اخْشَ "(٣).

فدلالتُهُ على الطلب ـ وهو طلب الإقبال والتقدم والمجيء ـ بالكلمة نفسها (الفعل) لا بشيء خارج عن بنيتها، سواء كان إقبال المدعوّ بجسمه وبدنه، أم بعقله ورأيه، فاجتمع في (تعالَ) دلالتا الفعل، وهما: الحدث والزمن، فالحدث الإقبال والمجيء والتقدم، والزمن: الاستقبال، كما تتصل بـ (تعالَ) ياء المخاطبة، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، كقولك: تعالَي يا فاطمةُ نطوف بالبيت، كما تتصل بها ضمائر الرفع الأخرى، كواو الجماعة، كالآيات السابقة، وألف الاثنين، كقولك:

(١) ابن هشام، شذور الذهب، تحق: محمد عبدالحميد، ٢٢-٢٣ .الأزهري ، التصريح، ط٢، القاهرة تحق: عيون السود دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ١/ ٣٥. الأشموني: شرح الألفية مع حاشية الصبان، إحياء التراث، فيصل البابي، القاهرة، ٢/ ٢٠٦. يس الحمصي حاشية يس علي مجيب الندا، ط٢٠، مطبعة البابي، مصر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م: ١/ ٧١.

(٢) ابن هشام: شذور الذهب: ٢٢/ ٢٣.

(٣) ١/ ٣٥.

تعالَيَا أيتّها الطالبتانِ، ونون النّسوة، كقوله تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، واجتماعُ العلامتين فيه دليلٌ على فعليته، كما كان اجتماعهما دليلاً على فعليّة غيره، كقولك: اكْتُبْ، فلا خلاف في كونه فعل أمر، فهو يدلّ على طلب الكتابة، ويقبل ياء المخاطبة كقولك: اكتبي، فكذلك (تعالَ) حين دلّت على الطلب وقبلت ياء المخاطبة عدّها جماهير النحاة فعلاً. يضاف إلى ذلك مجيئه على وزن مختصٍ بالأفعال، فـ(تعالَ) على وزن: تفاعَ، مثل: تَرَامَ، وتبارَ يا فريق.

وفي هذا يقول ابنُ مالك ـ عليه رحمة الله ـ:

وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يُرَى مُحْتَمِلاً ضَمِيرَ رَفْعٍ بَارِزاً مُتّصِلاً

وذلك أن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال (هاتِ) و (تعالَ) وإنما هما فعلان غير متصرفين، والدليل على فعليتّهما وجوب اتصال ضمير الرفع بهما، كقولك للأنثى: هاتي، وتعالَي، وللاثنين والاثنتين: هاتيا، وتعاليا، وللجماعتين: هاتوا، وتعالوا، وهاتين، وتعالين، فعوملا هذه المعاملة الخاصة بالأفعال مع أنهما على وزنين مختصين بالأفعال، ومدلولهما كمدلولات الأفعال، فهما بالفعلية أحقّ من (عسى) و (ليس)؛ لأنّ مدلولهما كمدلولي (لعل) و (ما) وقد ألحقا بالأفعال؛ لاتصال الضمائر بهما "(١).

ونقل ابن هشام خلاف الزمخشريّ في فعلّيته وفعلّية شقيقه (هاتِ)، فزعم أنه يعدّهما اسمي فعل أمر، أما (هاتِ) فسيأتي الحديث عنه في مبحثه، وأما (تعالَ) فما ذكره ابن هشام لم أجده فيما رجعت إليه من كتب الزمخشري، كالكشّاف، والمفصل، والأنموذج، والفائق، وأساس البلاغة، كما لم أجد أحداً من شراح المفصل ـ كصدر الأفاضل وابن يعيش، ولا شارح الأنموذج، وهو الإِرْدِبِيْلِي ـ نَسَبَ إليه اسميّة (تعالَ) فقد تتبّعتُ مواضع ورود (تعالَ) في القرآن الكريم وتفسيرها في

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحق: هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث: ٣/ ١٣٨٩.

الكشّاف فلم ينصّ الزمخشريّ على ما نسب إليه، وإليك حديثه في الكشّاف، ففي الموضع الأول ـ وهو آية آل عمران ـ قال: " تعالَوا: هلموا، والمراد المجيء بالرأي والعزم ..."(١) وقال في آية النساء: "وقرأ الحسن: تعالُوا بضم اللام على أنه حذف اللام من تعاليت تخفيفاً ..."(٢) بل في قوله (حذف اللام من تعاليت) نصّ منه على أن تعال فعل لا اسم، حيث أسند تعال إلى ضمير المتكلّم المرفوع، وهذا يقطع قول كلّ قائل بعده . وتجاوز آية المائدة(٣) فلم يتحدث عن (تعالَ) فيها، وقال عند حديثه عن آية الأنعام: "تعال من الخاصّ الذي صار عاماً، وأصله أن يقوله من كان في مكان عالٍ لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عمّ"(٤). وقال عند تفسيره آية الأحزاب: "أصل (تعال) أن يقوله من في المكان المرتفع لمن في المكان المستوطئ، ثم كثر حتى استوت في استعماله الأمكنة، ومعنى تعالين: أقبلن بإرادتكن، واختياركن لأحد الأمرين، ولم يرد نهوضهن إليه بأنفسهن، كما تقول: أقبل يخاصمني، وذهب يكلّمني، وقام يهددني ...(٥)، وتجاوز آية (المنافقون)(٦) فلم يفسّرها.

وحين أورد ثبت أسماء الأفعال في المفصل(٧)، لم يسرد (تعالَ) معهن في حين عدّ شقيقه (هاتِ) معهن، وهذا دليل قوي على أنّه يعدّ (تعالَ) فعلاً لا اسماً، ولم يتحدث عن أسماء الأفعال في الأنموذج، وكذلك نصوصه في الكشاف لا يدلّ واحد منها على مازعم ابن هشام، اللهم إلاّ إن كان تفسير (تعالوا) في النّصّ الأول

(١) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٣٣.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٥٣٦.

(٣) المرجع السابق: ١/ ٦٤٩ – ٦٥٠ والآية (١٠٤) من المائدة.

(٤) المرجع السابق: ٢/ ٦٠، ٦١.

(٥) المرجع السابق: ٣/ ٢٥٨.

(٦) المرجع السابق: ٤/ ١١٠.

(٧) الزمخشري، المفصل، ط٢، دار الجيل، بيروت: ١٥١.

بـ (هلمّوا) يعني أنّه مثله على لغة أهل الحجاز. ولكنّ هذا مستبعد؛ لأنّه لو أراد ذلك لساقه كما ينطق به أهل الحجاز مجرداً من الضمير، فقال مثلاً: تعالوا: هلمّ، أو مثل هلمّ. وشيء آخر أن الزمخشري حين قسّم (هلمّ) إلى متعدية وغير متعدية، قال: "متعدية كـ (هات) وغير متعدية بمعنى (تعالَ)"(١). لم يقل كـ (تعالَ) كما قال كـ (هات) وفي هذا دليل على أنه لا يعدّ (تعال) اسم فعل كما عدّ (هات) وسيأتي تفصيل الحديث عنه. وثمة دليل آخر يدل على أنه لا يقصد أن (تعالَ) اسم فعل حين قال: بمعنى (تعالَ)، وذلك أنه قال بعد بضعة أسطر: "ويستعمل (حيَّ) وحده بمعنى: أَقْبِلْ "(٢) فقال: حيَّ بمعنى: أقبل، كما قال هناك بمعنى تعال، ولم يقل: كأقبل، كما قال هناك (كهاتِ) فدلّ على أن المشابهة التي يقصدها الزمخشري المشابهة في المعنى لا في النوع، فأَقْبِلْ فعل، و(حيَّ) بمعناه دون نوعه، وكذلك (تعالَ) فعل يشابهه في المعنى (هلمّ) دون النوع. والله أعلم!

ومع ما راجعت من كتب النّحو وإعراب القرآن وتفسيره كمؤلفات (الفراء، والطبري، والزجاج، والنحاس، ومكي، وابن عطية، وابن الجوزي، والقرطبي، والعكبري، والمنتجب، وأبي حيان، والسمين، وغيرهم) لم أجد من ينصّ على أن (تعال) اسم فعل، إلا محمداً الطاهر بن عاشور، فقد عَدّ (تعال) اسم فعل أمر، حيث قال: (تعالوا) اسم فعل لطلب القدوم، وهو في الأصل أمر من تعالى يتعالى، إذا قصد العلوّ، فكأنّهم أرادوا به في الأصل أمراً بالصعود إلى مكان عالٍ تشريفاً للمدعوّ، ثم شاع حتى صار لمطلق الأمر بالقدوم، أو الحضور، وأجريت عليه أحوال اسم الفعل، فهو مبني على فتح آخره "(٣).

(١) المرجع السابق: ١٥٢.

(٢) المرجع السابق: ١٥٤.

(٣) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م: ١/ ١١٣.

لهذه الأمور أستطيع أن أقول باطمئنان إن (تعالَ) فعل أمر عند الزمخشري كما هي عند باقي النحاة، وهي كذلك عند معربي القرآن والمفسّرين، إلا محمداً الطّاهر بن عاشور.

بقي أن أشير إلى أن تلحين ابن هشام لأبي فراس الحمداني في قوله:

أيا جارتا ... ... تعالي أقاسمك الهموم تعالي[1]

أيضاً غير صحيح، وذلك أنّ من الأثبات من أهل اللغة كابن جنيّ، والزمخشري، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وغيرهم، من قد رووا أنّ لغة أهل مكة كسر اللام مع ياء المخاطبة، وضمّ اللام مع واو الجماعة. يقول الزمخشري عند تخريجه قراءة الحسن (تعالُوا) : "وقرأ الحسن (تعالُوا) بضم اللام على أنه حذف اللام من (تعاليت) تخفيفاً، كما قالوا: ما باليت به بالةً ، وأصلها: بالية، كعافية، وكما قال الكسائي في (آية) إن أصلها: (آيية)، فاعلة، فحذفت اللام، فلمّا حذفت وقعت واو الجمع بعد اللام مع (تعال) فضمّت، فصار: تعالُوا، نحو: تقدموا، ومنه قول أهل مكة: (تعالي) بكسر اللام، للمرأة، وفي شعر الحمداني:

تَعالِي أُقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تَعَالِي

والوجه فتح اللام "[2].

ونقل الصغاني أنّ ضم اللام مع واو الجماعة " لغة في (تعالَوا)، ألقيت ضمة الواو على اللام "[3]. يقصد أنّ لام تعال واو، ألقيت ضمتها المناسبة لواو الجماعة قبل حذفها على اللام ،ثم حذفت حين سكنت ؛إذ لاقت واو الجماعة الساكنة .

ونقل الألوسي أنّ ابن جِنّي أثبت أنّ كسر اللام في (تعالِي) لغة الحجاز[4].

والله تعالى أعلم!

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٥٢٦.

(٣) الصغاني، الشوارد في اللغة، تحق: عدنان الدوري، م. المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: ١٤٦.

(٤) الالوسي، روح المعاني، ٣/ ٥/ ٦٨-٦٩.

ثانياً: هَاتِ

اشتقاقه، دلالته وتطورها، تصرفه:

هاتِ: أمر من هاتى يهاتي مهاتاة[١]، مثل: رامى يرامي مراماة، أي: أعطى، وتدور معاني المادة حول الإعطاء والإحضار والمناولة. يقول ابن فارس: "يقولون: المهاتاة كالمعاطاة، يقال: هاتِ، أي: أعطِ، فتقول: ما أهاتيك، أي: لا أعاطيك"[٢]. وقال ابن منظور: "هاتى: أعطى، وتصريفه كتصريف عاطى، قال:

لله[٣] ما يعطي وما يهاتي

... والمهاتاة: مفاعلة من قولك: هاتِ، يقال: هاتى يهاتي مهاتاة "[٤].

وذكر صدر الأفاضل جازماً، هو مأخوذ من الفعل آتى يؤتي، " والهاء فيه مبدلة من الهمزة كما في هرقت الماء "[٥].

وكثير منهم نقل هذا مصدراً بـ(قيل، أو يقال، أو قال بعضهم) كالخليل وابن يعيش، وابن منظور، يقول الخليل ـ رحمه الله ـ: "المهاتاة من قولك هات، يقال: اشتقاقه من (هاتى يهاتي) الهاء فيه أصلية، ويقال: بل الهاء في موضع قطع الألف من آتى يؤاتي ... "[٦]؛ ولهذا ذهب طائفة من النحاة إلى أن هاء (هاتِ) ليست أصلية، فهي إما مبدلة من الهمزة كما قال صدر الأفاضل، ونقله ابن يعيش، والرضي[٧] وغيرهما، وإمّا زائدة للتنبيه دخلت على الفعل (آتى) ولزمته، ومن ثم حذفت همزة الفعل لزوماً[٨].

(١) الخليل بن أحمد، العين: ٤ / ٨٠.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦ / ٣٣.

(٣) في الأصل (والله).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، مادة (هتا) ٥ / ٣٥٢.

(٥) صدر الأفاضل، التخمير، ط١، تحق: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م: ٢ / ٢٢٧.

(٦) الخليل بن أحمد، العين: ٤ / ٨٠.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب بيروت: ٤ / ٣٠. والرضي، شرح الكافية: ٣ / ٩٣، وينظر صدر الأفاضل، التخمير: ٢ / ٢٧٧. المنتجب، الفريد: ٢ / ٣٥٨.

(٨) ينظر المراجع السابقة.

وذهب الفيومي في المصباح المنير إلى أن هاتِ هي: (هاء) فـ "إذا دخلت عليها التاء والكاف تعيّن القصر، فيقال للمذكر: (هات) وللمؤنثة: (هاتي)، و(هاتيا) و(هاتوا) و(هاتين) و(هاكَ) بفتح الكاف للمذكر وبكسرها للمؤنثة، و(هاكما) و(هاكم)، و(هاكن) فمعنى التاء أعطني، ومعنى الكاف: خذ، ومعنى الحديث: "يقول كل واحد لصاحبه: هاء" أي: هاتِ ما في يدك، فيقول له: (هاءَ) أي: خذه، ويعطيه في وقته؛ لأنّه وضع للمناولة "(١). وليس مذهبه بمستبعد، فالأواصر بينهما قويّة لفظاً ومعنى، فتقارب المعاني غالباً ما يتبعه تقارب الألفاظ، ورحم الله ابن جنّي فقد لمح وبيّن في الخصائص في باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) شيئاً من هذا النحوفقال: "هذا غور من العربّية لا ينتصف منه ولا يكاد يُحاط به وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهوّاً عنه "(٢).

والراجح أنّ هاءه أصليّة، وليست بدلاً من الهمزة، وأنّه فعل مستقلّ بنفسه، وليس أصله آتى يؤاتي، أمّا أنّ هاءه أصليّة فلأمرين:

الأول: أن ألف (هات) لازمة، وليست مبدلة من الهمزة؛ إذ لوكانت كذلك لعادت الألف إلى أصلها (وهوالهمزة)؛ لزوال موجب إبدالها، وهوتوالي همزتين، الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة، فقالوا: (هأتوا)، ولم يسمع ذلك منهم في شيء من تصريفاته(٣).

الثاني: اشتقاقه من هاتى يهاتي مهاتاة، فالهاء موجودة في جميع تصريفاته، في ماضيه، ومضارعه، وأمره، ومصدره، وقد سمع في ذلك قولهم:

لله ما يعطي وما يهاتي

وأمّا أنه فعل مستقل بنفسه، وليس أصله آتى فلأمرين أيضاً:

الأول: أن (هاتى) متعدٍ لواحد، وآتى متعدٍ لاثنين.

(١) الفيومي، المصباح المنير، دار الفكر: ٢/ ٦٤٤.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، تحق: محمد النجار، عالم الكتب: ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: ٢/ ١٤٥.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط: ١/ ٥٠٧، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٧٢.

والثاني: أن معنى الفعلين مختلف، (فهاتِ) معناه: أَحْضِرْ، بكسر الضاد وقطع الهمزة – كما في قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

أما ائتِ فمعناه: احْضُرْ أنت، بضم الضاد ووصل الهمزة – واختلاف معنى الفعلين دليل على اختلاف مادتهما(١).

وهاتِ في الأمر، فاعِ، حذفت لامه ـ وهي الياء ـ كما تحذف من الأمر في رامى، وعاطى، فيقال: رَامِ يا أحمد، وعَاطِ يا خالد... يقول أبو جعفر النحاس: "يقال في الواحد المذكر: هاتِ يا هذا، مثل: رامِ، وفي المؤنث: هاتي، مثل: رامي"(٢)، ومنه قول امرئ القيس:

إذا قلتُ هاتي نوِّليني تَمايلت عليَّ هضيمَ الكَشْح رَيَّا المخَلْخَلِ(٣)

ويقال في المثنى للجنسين هاتيا، ولجمع المذكر: (هاتُوا)، بضم التاء، ومنه الآية التي سبق ذكرها، وأصل (هاتُوا) و (هاتي) هاتيُوا، وهاتيِي، استثقلت الضمة على الياء (لام الفعل) في هاتيُوا، والكسرة عليها في هاتيِي، فحذفتا، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء (لام الفعل). ولجمع الإناث: هاتين بإثبات الياء.

والماضي منه هاتى، مثل رامَى، وعَاطَى، كضَارَبَ، وقَاتَلَ، على وزنِ فَاعَلَ.

والمضارع: يهاتي، مثل: يُرامِي، ويُعَاطِي، كيُضَارِبُ، ويقاتِلُ بزنة يُفَاعِل، والمصدر: مهاتاةً، وهيتاءً، وهتاءً(٤).

وذكر السمين أن بعضهم زعم أن وزن (هاتى) أَفْعَل، وأن أصله: أَأْتَى، مثل:

---

(١) المرجعان السابقان.

(٢) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ١/٢٥٦.

(٣) النحاس، شرح القصائد المشهورات، الدار العلمية: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م: ٢٥. أبو القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، تحق: هارون: ٥٦، وروايته: مددتُ، بِغُصْنَي دومة فتمايلت، وشرح المعلقات السبع، وروايته: هَصَرتُ بفودَي رأسها: ٢٦. وابن هشام، شذور الذهب: ٢٢.

(٤) الخليل، العين: ٤/٨٠. الجوهري، الصحاح (هنا) وابن منظور، اللسان، مادة (هتا)، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/٣٠. الرضي، شرح الكافية: ٣/٩٣– ٩٤. وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦/٣٣.

أَكْرَم، وهذا غير جيد لما سبق(١).

ونقل ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي أنه يرى أن وزنه (فَعْلَيت) من الهُوتة (بفتح الهاء وضمها) وهي ما انخفض من الأرض، " فأصله هَوْتيت، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت، وإن كانت ساكنة، كما أبدلت في ياجَلُ (بالجيم المعجمة) وياحَل (بالحاء المهملة)، فصار هاتيت"(٢) وعلق أبو الفتح على ما رآه أستاذه بقوله: "وهذا لطيف حسن"(٣) و"غريب لطيف" وحاول ابن جني التماس صلة لما رآه شيخه تربطه بدلالة (هاتى يهاتي هاتِ) فقال: "والذي يجمع بين هاتيت وبين الهُوتة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها، وكذلك قولك: هاتِ، إنما هو استدعاء منك للشيء، واجتذابه إليك"(٤).

وهذا ـ لعمري ـ من ولع أبي علي ـ رحمه الله ـ بالاشتقاق، والجمع بين الألفاظ وردها إلى معين واحد. ويضعف مذهبه هذا أن فعله، وهو على ما ذكر (هَوَتَ) غير مستعمل، فلم أجد فيما رجعت إليه من معجمات اللغة(٥) فعلاً من (هَوَتَ) بمعنى انجذب إليه، أو سقط إليه، ولا غيرهما، والمستعمل فقط (الهُوتة) بضم الهاء وفتحها، ولو سلَّمنا بصحة ما ذكره، فالفعل لازم بناء على الدلالة التي ذكرها، وهي الانجذاب إليه، أو السقوط إليه أو فيه، ثم إن الدلالتين مختلفتان، فدلالة (هاتِ) كما سبق أعطِ، ودلالة ما ذكر: الانجذاب والسّقوط. ولعل الهُوتة هذه هي الهُوّة، أبدلت الواو تاء كما أبدلت في تجاه وتُراث ونحوهما. والله أعلم.

(١) السمين، الدر المصون: ٢ / ٧٢.

(٢) ابن جني، الخصائص: ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: الخليل بن أحمد، العين: ٤ / ٨٠، ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦ / ١٧. ابن منظور، اللسان، مادة (هوت).

نوعـه:

عدّ جمهور(١) النحاة (هاتِ) فعل أمر، فمنهم من نصّ صراحة على فعليته، ومنهم من قال ذلك ضمناً؛ لدلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة، فالذين عَدّوه فعل أمر ضمناً المتقدمون؛ إذ لم يذكروه في ثبت أسماء الأفعال، كما لا يذكرون أخاه (تعالَ).

أما المتأخرون فنصّوا صراحة على فعليته، منهم: العكبري، وصدر الأفاضل، والشلوبين وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، والأزهري، والفاكهي، والأشموني، والحمصي، والصبان(٢).

يقول العكبري مصرّحاً بفعليته: "وهاتوا: فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد، وتقديره: أَحْضِروا "(٣)، ويقول أبو علي الشلوبين في معرض ردّه على الجزولي: "ذكر المؤلف في الجملة (هات)، أي: أعط، وهذا ليس من هذا الباب، وذِكْرُهُ فيه غلطٌ من الواضع، إنّما هو فِعَلٌ؛ لاتصالِ الضمائر التي تتَصلُ بالأفعال به في قوله:

فقلتُ لها هاتي

وفي قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ﴾(٤) وقد مضى حديث ابن مالك ـ عليه رحمة الله ـ واحتجاجه لفعلية (هات) و(تعالَ).

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٤١- ٢٥٣. المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٠٢- ٢٠٧. ابن السّراج، الأصول: ١/ ١٤١. أبو علي الفارسي، الإيضاح: ١٨٩- ١٩٢. والشعر: ١/ ٥- ٢٨. والشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٣٣٣- ٣٣٥. ابن الخشاب، المرتجل، تحق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م: ٢٤٨- ٢٥٩، ابن معط، الفصول الخمسون، تحق: الطناحي، عيسى البابي، المكتبة الفيصلية: ٢٢٣.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحق: علي البجاوي، عيسى البابي: ١/ ١٠٦. صدر الأفاضل، التخمير: ٢/ ٢٢٧. الشلوبين، التوطئة، تحقيق: المطوع: ٣١٩. ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٨٩. أبو حيان، البحر: ١/ ٥٠٧. ابن هشام، شذور الذهب: ٢٢-٢٣. التصريح، ١/ ٣٩. مجيب الندا: ١/ ٧١. الأشموني، والصبان، شرح الألفية: ٣/ ٢٠٦

(٣) العكبري، التبيان: ١/ ١٠٦.

(٤) أبو علي الشلوبين، التوطئة، ط٢، تحق: المطوع، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م: ٣١٩.

واستدلّ الجمهور لمذهبهم بما سبق ذكره، وهو: الدلالة على الطلب بصيغته، وبنفسه، لا بشيء خارج عن بِنْيتِه، وباتصال ياء المخاطبة به، وهي لا تتصل إلاّ بالأفعال، واتّصال ضمائر الرفع الأخرى البارزة به.

أمّا دلالته على الطلب، فصيغته - وهي (فَاعِلْ) - من صيغ أفعال الأمر، كقاتِلْ، وضَارِبْ، وجَاهِدْ، تدلّ على الطلب كما دلت عليه صيغة (افْعَلْ) كافْرَح، وصيغة (افْعِلْ) كاضْرِبْ، وصيغة (افْعُلْ) كانْصُر. . . ومادته (هتا) تدور معانيها حول: الإعطاء، والإحضار، والمناولة[1]، كما سبق.

أما قبوله ياء المخاطبة، فقد صحّ اتصاله بها في قول امرئ القيس:

إذا قلت: هاتي نوّليني تمايلت(*)

فاتصلت بالفعل ياء المخاطبة، وهي لا تتصل بغير الأفعال، واجتماع العلامتين، الدلالة على الطلب بالصيغة، وصحة اتصاله بياء المخاطبة؛ دليل قاطع على فعليّته. وإذا أضيف إلى هذا تصرفه، واتصال ضمائر الرفع البارزة به فقد تمّ له تَمَحّضُ فعل الأمر. أما تصرفه فقد أثبت طائفة من اللغويين والنحاة ذلك.

وقد سُقْتُ في صدر هذه الدراسة نُصوصاً من ذلك للخليل، وابن فارس، وابن منظور - عليهم رحمة الله - تُثبت تصرفه، وهذا قول الرضي يؤكد ما قالوا: "تصرفه دليل فعليته، تقول: هاتِ لا هاتيت، وهاتِ إنّ كان بك مهاتاة، وما أهاتيك، ك ما أعاطيك"[2]. ونسب الرضي للجوهري أن تصرفه ناقص، فقال: "قال الجوهري: لا يقال فيه هاتيت، ولا ينهى عنه، فهو على ما قال ليس بتام التصرف"[3].

(١) ينظر: الخليل، العين: ٤ / ٨٠. ابن فارس، المقاييس: ٦ / ٣٣. الراغب، المفردات: مادة هتا، وابن منظور، اللسان: مادة هتا.

(*) سبق تخريجه.

(٢) الرضي، شرح الكافية: ٣ / ٩٣.

(٣) المرجع السابق.

وما ذكره الرضي عن الجوهري ـ رحمهما الله ـ ليس في الصحاح، والذي فيه هو: "هاتِ يا رجل، أي: أعط، وللمرأة: هاتي، والمهاتاة مفاعلة منه، وما أهاتيك، أي: ما أنا بمعطيك"(١)، وما نسبه الرضي للجوهري موجود في اللسان، وهو قوله: "ولا يقال منه: هاتيت، ولا ينهى بها"(٢)، ثم ذكر بعد هذا قول أبي نخيلة:

قل للفراتِ وأبي الفراتِ
ولسعيدٍ صاحب السَّوْآت
هاتوا كما كنّا لكم نهاتي(٣).

وقال: "أي نُهاتيكم، فلما قدّم المفعول وصله بلام الجرّ، وتقول: هاتِ لا هاتيت، وهاتِ إن كان به مهاتاة ... وهاتاه إذا ناوله شيئاً "(٤)، ثم ذكر اتصال الضمائر البارزة به، فهذا الكلام مقابل كلامه السّابق، فهو يقوي جانب تصرفه، وما هو مستعمل في كلام العرب أولى بالقبول من التقييد بلا دليل. والله أعلم!

لكن الذي يلفت النظر أن الخليل بعد ذكر تصرفاته السابقة، قال: " ولكن العرب أماتوا كلّ شيء من فعلها إلا (هات) في الأمر، وقد جاء في الشعر قوله:

لله ما يعطي وما يهاتي

أي: ما يأخذ "(٥)، ونقل ذلك ابن منظور في اللسان كما نقل تصرفه كما يتضح في نصّه المتقدم، فلا يقدح في تصرفه، بخاصة مع وجود شواهد استعمال العرب للفعل متصرفاً، وأشار أبو بكر الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال إلى تصريفه ونوعه، فقال عند شرح بيت امرئ القيس:

(١) الجوهري، الصحاح، مادة (هتا): ٦/ ٢٥٣٢.
(٢) ابن منظور، مادة (هتا).
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) الخليل، العين: ٤/ ٨٠.

مَدَدْتُ بغُصْنَيِ دَوْمَةٍ فتمايلتْ عليَّ هضيم الكشح ريَّا المخَلْخَل

ويروى: "إذا قلت: هاتي نوّليني تمايلت" فمعنى هاتي: أعطيني، أي: أصيري إليَّ وصالك، وأفضلي عليَّ به. ويقال للرجل: هاتِ يا رجل، فعلامة الجزم فيه سقوط الياء، وهو على مثال قاضِ يا رجل، ... "(١)، ثم عدد صور اتصال الضمائر به، ثم قال: "وإذا قال رجل لرجل: هاتِ يا رجل، فأراد أن يقول له لا أفعل، قال: لا أهاتي"(٢). في هذا النص القيّم مسألتان مهمتّان من مسائل هذا البحث، الأولى: نوع هذا الفعل ووزنه ، فهو مثل: قاضِ، وقاضِ: فاع، أي: فعل أمر حذفت لامه، وهي الياء ،كما تحذف في الأمر من نظائره، وهو مذهب جماهير النحاة كما سلف.

الثانية: تصرفه فأثبت مجيء المضارع منه، حين قال: "فأراد أن يقول له: لا أَفْعَلُ، قال: لا أُهَاتي. إضافة إلى اتصال ضمائر الرفع به، وهذه كلها من خصائص الأفعال.

فعدم استعمال الأجيال اللاحقة حسب كلام الخليل ـ لتصرفاته لا ينفيها، بل علينا العودة إلى اللغة وإحياء ما تركناه منها، والاستغناء به في محله عن طلب بديل عنه من لهجي محدث، أو أعجمي دخيل. وبناء على كلام الخليل السابق ـ عليه رحمة الله ـ ذكر ابن مالك والأشموني ـ عليهما رحمة الله ـ أن (هاتِ، وتَعالَ) فعلا أمر غير متصرفين، أي: ملازمين للأمر، فلا يأتي منهما الماضي والمضارع، وهذا يرده ما أَثْبَتَتْهُ كتب اللغة من استعمالهما. على أن ابن مالك لم يكن جازماً. بجمود (هاتِ) حيث ذكر في آخر حديثه أن من العرب من يصرف (هاتِ) " فيقول: هَاتَى ، يُهاتي ، مهاتاة "(٣).

(١) ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٣ / ٣١٨٩.

وكذلك أثبتت كتب اللغة استعمال الماضي والمضارع من (تعالَ) وحسبك بالنصوص الواردة في صدر هذه الدراسة عن (تعالَ)، فتعالى: ارتفع، وكذلك المضارع والأمر، ولكن اجتمع فيه مع الارتفاع الإقبال. بحسب أصل استعماله، فكأنه: ارتفع ماشياً أو مقبلاً، ثم خُصَّ بطلب القدوم المطلق لكثيرة الاستعمال. فالدلالة هي التي تطوّرت من طلب الارتفاع في أصل الوضع فقط إلى طلب الارتفاع والإقبال، ثم تطورت مرة أخرى إلى طلب الإقبال، وإن لم يكن هناك ارتفاع حقيقة؛ لأنّ الإنسان الذي يطلب قدوم آخر غالباً ما يكون أعلى منزلة من المدعوّ، أو على الأقل يرى أنّه أعلى منه، فالرجل يدعو خادمه، أو ابنه، أو أخاه، أو أصغر منه، ولكنه لا يدعو أباه، فيقول له: يا أبت تعالَ ؟! أو: يا أماه تعاليَ، وكذلك الخادم لا يقول لسيده: تعالَ، وذلك لما في هذا الفعل من معنى الارتفاع الباقي حين استعمل في طلب القدوم.

وبناء على هذا لا نقول إنّ الفعل أصبح جامداً بتطور دلالته إلى طلب القدوم، فأصل المعنى ما زال باقياً بصورتين، الصورة الأولى: استعماله في المعنى الحقيقي، وهو طلب الفعل، أي: الارتفاع، في نحو قولك: يا بُنَيَّ تَعَالَ عن صحبة الأشرار، أو قولك لمن يهتم بسفساف الأمور: يا أخي تَعالَ عن أفعال الجهَّال .. كما تقول في الماضي: ابني تعالى إلى خلق الكرام، وفي المضارع: بنيّ يتعالون إلى أخلاق الكرام.

والصورة الثانية: استعماله في المعنى المتطوّر من المعنى الأصلي وهو طلب القدوم أو المجيء، وهذه الدلالة الجديدة وإن لم يكن فيها طلب ارتفاع محض إلاّ أنّ رائحته موجودة في طلب القدوم وإن لم تكن بارزة جدًّا. والله أعلم.

أمّا اتصال الضمائر البارزة بـ (هاتِ): فقد أسند إلى جميع ضمائر الرفع، يقول ابن منظور حاكياً ذلك عن العرب: "وإذا أمرتَ الرجل بأن يعطيك شيئاً قلت له: هاتِ يا رجل، وللاثنين: هاتيا، وللجمع: هاتوا، وللمرأة: هاتي، فزدت ياءً؛ فرقاً

بين الذكر والأنثى، وللمرأتين: هاتيا، ولجماعة النساء: هاتين، مثل: عاطين، وتقول: أنت أخذته فهاته، وللاثنين: أنتما أخذتماه، فهاتياه، وللجماعة: أنتم أخذتموه فهاتوه، وللمرأة أنت أخذته فهاتيه، وللجماعة أنتن أخذتنّه فهاتينه"(١).

وخالف الزمخشري والجزولي وابن يعيش جمهور النحاة، فزعموا أنه اسم فعل أمر، بل زعم الزمخشري في قول ثانٍ له أنه اسم صوت. يقول الزمخشري في المفصل في فصل ثبت أسماء الأفعال: " ... وهلمَّ زيداً، أي: قربه، وأحضره، وهاتِ الشيء، أي: أعطنيه، قال الله تعالى: ﴿هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ﴾. وها زيداً، أي: خذه، وحَيَّهل الثّريد، أي: آته"(٢) فعدّ (هات) اسم فعل أمر. وقال في الكشاف: "و(هاتِ) صوت بمنزلة (هاء) بمعنى أحضر"(٣). وكذلك فعل الجزولي فعدّ (هات) اسم فعل متعدّ عند ثبته أسماء الأفعال، إذْ جعله واحداً منها(٤).

ولم يُبيِّن الزمخشري ولا الجزولي وجه اسميته، أو دليله، ولم تكفهما الآية دليلاً على ما أعرضا عنه، مع انطباق علامة فعل الأمر على (هات) فيها، وتابع ابن يعيش الزمخشري في اسميّة (هاتِ) فقال مبيّناً ذلك ومعلّلاً اتصّال الضّمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال: " ... ومن ذلك (هات) أي: أَعْطِنِيْهِ، وهو اسم لأعطني وناولني، ونحوهما، وهو مبني لوقوعه موقع الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين، الألف والتاء، وكأنه من لفظ (هيت) ومعناه ... ويلحقونه ضمير التثنية والجمع لقوة شبه الفعل قال تعالى: ﴿هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، وفي الحديث: «هاتوا ربع عشور أموالكم» وكما فعلوا ذلك في (هلمّ) حين قالوا: هلمّا، وهلمّوا، وفي (هاء) حين قالوا: هاؤما، وهاؤم، قال الله تعالى: ﴿هَاؤُمُ

(١) ابن منظور، اللسان، مادة (هتا).

(٢) ١٥١.

(٣) ١/٣٠٥.

(٤) الجزولي، المقدمة الجزولية: ٢٢٥.

اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ﴾"(١).

وعلة اتصال الضمائر التي ذكرها ابن يعيش ردّدها الرضي، فقال: "ومن قال: هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقّوة مُشابهته لفظاً للأفعال. ويقول في نحو: مهاتاة، وهاتيت: إنّه مشتقٌ من هاتِ كأُحَاشِي من حَاشَى، وبَسْمَلَ من بِسْم الله"(٢).

ولم يرتضِ صدر الأفاضل ما ذهب إليه الزمخشري في (هاتِ)، وذهب فيه مذهب الجمهور، فهو فعل محض؛ لأن معناه معنى الفعل، وظاهره ظاهر الفعل، ويتصرف كسائر أفعال الأمر. "فلست أدري ما وجه الحيلة في جعله اسماً"(٣) وهو كما قال صدر الأفاضل(٤). وكذلك لم يَرُقْ للشلوبين ما ذهب إليه الجزولي من جعل (هات) اسم فعل، وجعل ذلك غلطاً واضحاً منه؛ لاتصال الضمائر التي تتصل بالأفعال به، كما في الشّواهد السّابق ذكرها(٥).

أما ما زعمه ابن يعيش من أنّ الضمير في (هاتوا) مثل الضمير في (هاؤم)، فليس بصحيح؛ لأنّه سُمِعَ اتصالُ علامتي التثنية والجمع بهما، وسمع تجريده منهما، في لغات كثيرة، واتصال علامتي التثنية والجمع بـ(هاء)، كما يقول أبو علي الفارسي – من نادر العربية، وليس له نظير، إذ ليس في أسماء الأفعال "اسم

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٣٠، والآية ١٩ من سورة الحاقة. والحديث أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، من حديث عليّ ـ رضي الله عنه ـ مطولا، وهو آخره، ولفظه: (هاتوا ربع العشور، من كلّ أربعين درهما درهم): ٢ / ٩٩–، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة، باب زكاة الورق والذهب (١ / ٥٧٠ ح ١٧٩٠) عن علي، مختصرا. قال المعروف بابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١ / ٣٠٥ "قال البخاري: صحيح عن أبي اسحاق، وقال أبو داود: جعله بعضهم موقوفا على عليّ، قال الدارقطني: وهو الصواب".

(٢) الرضي، شرح الكافية: ٣ / ٩٣.

(٣) صدر الأفاضل، التخمير: ٢ / ٢٢٧– ٢٢٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) أبو علي الشلوبين، التوطئة: ٣١٩.

ظهر فيه علامة الضمير كما ظهر في هاؤما، وهاؤم، وإنما يكون الضمير الذي تتضمنه على حد الضمير الذي يكون في أسماء الفاعلين، وهذا مّما يدلك على أنها أسماء، لأن الضمير لا يظهر في الأسماء المقامة مقام الفعل"(١)، هذا أولاً.

وثانياً: أن (هاء) يستعمل بوجهين، فعل، واسم فعل، فمن الفعل ما نقله أبو منصور الأزهري عن ابن السّكيت من قوله: "ولغة ثالثة: هاءِ يا رجل، بهمزة مكسورة، وللاثنين هائياَ، وللجميع، هاؤوا، وللمرأة هائي، وللثنتين هائيا، وللجماعة هائين"(٢)، وذكر الرضي فيها ثمان لغات، ثلاثا منهن ذكر أنها تستعمل فعل أمر غير متصرف، وهي اللغات السادسة، والسابعة والثامنة ، وإليك حديث الرضي في هذه اللغات" ... الخامسة: هأْ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكلّ، السادسة: أن تصرف هذه الخامسة تصريف: دعْ و ذرْ، السابعة: أن تصرفها تصريف :خَفْ، ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له: هاء، فقال: إلامَ أهاءُ وإهاءُ؟ بفتح الهمزة وكسرها، الثامنة: أن تلحق الألف همزة، وتصرِّفها تصريف نادِ. والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة، لاماضي لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال"(٣).

أما ما ذكره الرضي بشأن اشتقاق أحاشي من حاشى، فلا دليل له عليه؛ لأنّ حاشى فعل متصرف وردت جميع تصرفاته ومصدره كما وردت تصريفات (هات). وأمّا قوله اشتقاق (بسمل) من (بسم الله) فغير صحيح؛ لأنه منحوت وليس بمشتق منه.

والله أعلم.

(١) أبو علي الفارسي، الشعر، ط١، تحق: دار الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م: ١/ ١٠.

(٢) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحق: خفاجي، والعقدة، الدار المصرية: ٦/ ٤٧٨.

(٣) الرضي، شرح الكافية: ٣/ ٩٢ – ٩٣.

وبعد : فالراجح ـ والله أعلم ـ أنّ تعالَ وهاتِ فعلا أمر. وما زعمه الزمخشري ومن تابعه مخالف للواقع اللغوي، كما اتّضح مما سبق، وملخصه :

أولاً : الفعلان متصرّفان أتى منهما الماضي والمضارع والأمر ، ومن نقل حجة على من لم ينقل، ومن سمع حجة على من لم يسمع .

ثانيًا : اجتماع علامتي فعل الأمر فيهما، وهما الدّلالة على الطّلب بالصيغة، واتصّال ياء المخاطبة بهما، وهي لا تتصّل إلا بالفعل، وسبق تفصيله.

ثالثًا : اتّصال باقي ضمائر الرفع البارزة بهما (واو الجماعة، ألف الاثنين، نون النسوة) .

رابعًا : ما استدلّ به ابن يعيش من قوة الشّبه فغير كاف ؛ لأنّ جميع أسماء الأفعال شبهها بالفعل قوي، فهي تدلّ دلالته وتعمل عمله، وترفع الضمير المستتر والاسم الظاهر ولم تتصل بها الضمائر البارزة، ولم أجد أحداً قال بذلك، فـ (هلمّ) حين اتصلت بها الضمائر في لغة التميميين لم يقل أحدٌ باسميته بل عدّوه فعلاً في لهجتهم، وحين لم تتصل به في لهجة الحجازيين لم يقل أحد بفعليتّه، بل جعلوه اسماً في لهجتهم. وكذلك هنا، فاتّصال الضّمائر بالكلمة هو الفيصل الذي أخرجهما من الاسمية إلى الفعلية.

خامسًا : في الدّراسات اللّغويّة الحديثة ما يرجّح فعليّة كلمتي تعالَ و هاتِ، حيث تحدّث الدكتور تمام حسان، في كتابه القيّم : اللّغة العربيّة معناها ومبناها، عن صيغتي فاعِل وتفاعل ـ وهوفي مجمله لايخرج عن كلام متقدمي النحاة ـ بما يرجح ما ذهبت إليه، إذا ما طبق على الكلمتين، فذكر أن صيغة (فاعِلْ) باعتبارها مبنى غير منطوق وغيرموضوع في سياق متّصل صالحة لمعنيين : اسم فاعل من فَعَلَ، والأمر من فَاعَلَ. فإذا قلنا مثلا : كاتب، مفردة ساكنة، سنجد أنها صالحة للمعنيين، فإذا قلنا : الكاتب، والمكتوب (على المستويين الإلصاقي والتصريفي)

فهي اسم فاعل، وإذا قلنا: كاتِبْنَ يا طالبات، أو كَاتَبَ يُكاتِبُ (على السابقين وعلى الإسنادي) فهي فعل أمر.

وإذا طبقنا ما سبق على (هَاتِ) فأولاً هي لاتقبل اللاصقة (أل) وتقبل اللاصقة نون النسوة، حيث تقول: هاتيْنَ يا طالبات . وعلى المستوى التصريفي سنجدها تنحاز إلى هَاتَى يُهَاتي ،و على المستوى الإسنادي سنجدها تقبل الإسناد إلى ضمائر الخطاب، فتقول: هاتيتَ يا خالد، وهاتيتِ يا هند. وكذلك على المستوى السياقي، تقول: هات من يهاتيك ياخالد,أي: عاطي من يعاطيك، وهو بنصّه في اللسان .

أمّا صيغة (تَفَاعَلَ) فهي صيغة فعليّة لا غير صالحة للماضي والمضارع والأمر، تقول: تصالَحَ الخصومُ، فتكون فعلاً ماضيًا، وتقول: تصالَحُ الخصومُ ، فتكون فعلاً مضارعًا حذف منه حرف المضارعة، وتقول:تصالَحْ يا رجل مع أهلك، فتكون فعل أمر.

ولو طبقنا ما سبق على (تعالَ) لقلنا: تعالَى الرجل عن الظلم، فيكون فعلا ماضيًا، أو مضارعا حذف منه حرف المضارعة، وتقول: تعالَ يا رجل، فيكون فعل أمر . وإذا قلت: إنْ تصاحبا تعاليا، فالفعلان صالحان للماضي والمضارع، والثاني صالح للأمر أيضًا، على حذف الفاء، وتقول: إنْ تصاحبا فتعاليا، فلأول صالح للماضي و المضارع، أما الثاني (تعاليا) فأمر لاغير؛ لوجود الفاء الجوابيّة(١).

سادسًا: استعمال القرآن الكريم لهما استعمال الأفعال يقطع كلّ رأي ويبطل كلّ حجة، فقد ورد (تعال) في القرآن في ثمانية مواضع، اتّصل به ضمير الرفع، في سبعة منها اتّصل بواو الجماعة، وفي واحد منها اتصل بنون الإناث، وإليك هذه المواضع:

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب: ١٤٧-١٤٩

– قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦١].

– قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء ﴾ [آل عمران: ٦٤].

– قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

– قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٦١].

– قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴾ [المائدة: ١٠٤].

– قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥١].

– قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون: ٥].

– قوله سبحانه: ﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

وورد (هاتِ) في القرآن في أربعة مواضع، وهي:

– قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١].

– قوله سبحانه: ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

– قوله عز اسمه: ﴿ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ [النمل: ٦٤].

– قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ [القصص: ٧٥].

هذا ما تيسّر عمله، والله أعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

مراجع البحث

١) ابن السراج، الأصول في النحو، ط١ ،تحق. الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٥٨م.

٢) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ط١، دار ابن حزم، بيروت ودار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، تحق. عبد السلام هارون. دار الفكر.

٤) ابن ماجة، السنن، تحق. عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٥) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحق. هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث.

٦) ابن هشام الأنصاري، شذورالذهب، تحق. عبد الحميد. بدون ط.

٧) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت. بدون ط.

٨) أبوجعفر النحاس، إعراب القران، ط٢، تحق. زهير زاهد، عالم الكتاب، مكتبة النهضة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩) أبوجعفر النحاس، شرح القصائد المشهورات، دارا لكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ط١، تحق. عادل عبد الموجود وعلى معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١١) أبو داود، السنن، تحق. محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بدون ط.

١٢) أبو علي الفارسي، الإيضاح، ط٢، تحق. فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٣) أبوعلي الفارسي، الشعر، ط١، مكتبة الخانجي، تحق. الطناحي.

١٤) أبو الفتح ابن جني، المحتسب، تحق. د.شلبي، الجمهورية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٥) أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ط٣، تحق. النجار، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦) أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس، رواية ابن خالويه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٧) أبو القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، تحق. هارون

١٨) الإردبيلي، محمدبن عبد الغني، شرح الأنموذج، نظارة المعارف الروسية، بلدة بيتربورج، ١٨٨٥م,

١٩) الأزهري، التصريح، ط٢، تحق. عيون السود، دار الفكر العلمية، بيروت.

٢٠) الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبيان، التراث، فيصل البابي، القاهرة.

٢١) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ط١، تحق. زهير سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الكويت١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٢) الألوسي، روح المعاني، ط. بدون، دار الفكر.

٢٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، بدون طبعة، بدون تاريخ .

٢٤) الثمانيني، شرح التصريف، ط١، تحق. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٥) جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر. ١٤٥٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٦) جار الله الزمخشري، الأنموذج في النحو، ط١، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٢٩٨هـ.

٢٧) جار الله الزمخشري، الفائق في غريب الحديث ط٢ تحق. على البجاوي، محمد أبو الفضل، عيسى البابي.

٢٨) جار الله الزمخشري، المفصل ط٢دار الجيل، بيروت.

٢٩) جار الله الزمخشري، الكشاف، ط١، دار الفكر، جـ١ ت١٣٩٧هـ ١٩٧٧م، جـ٢، جـ٣، جـ٤.

٣٠) الجوهري، الصحاح، تحق. عطار. ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، ط١تحق. د. المخزومي والسامرائي، دار الأعلمي بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحق. صفوان داودي. دار الفكر، دمشق.

٣٣) الرضي، شرح الكافية، تحق. يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس.

٣٤) الزوزني، شرح المعلقات السبع، م .الفصلية.

٣٥) سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن، خلاصة البدر المنير في تخريج الآحاديث والآثار الوقعة في الشرح الكبير للرافعي، تحق. السلفي، ط١، م. الرشد، الرياض، ١٤١٠-١٩٨٩.

٣٦) السمين الحلبي، الدر المصون، ط١، تحق. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٩٨٧م.

٣٧) سيبويه، الكتاب، بدون طبعة، تحق. هارون، عالم الكتب.

٣٨) الصاغاني، الشوارد في اللغة، تحق. الدوري. م. المجمع العلمي العراقي ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٩) الصبان، حاشية على شرح الأشموني، إحياء التراث، البابي، القاهرة.

٤٠) صدر الأفاضل، التخمير، ط١، تحق. العثيمين الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٠م.

٤١) الطاهر بن عاشور، التحرير، والتنوير، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٢) الطبري، جامع البيان، بدون طبعة، دار الفكر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٣) الفيومي، المصباح المنير، دار الفكر.

٤٤) المبرد، المقتضب، تحق. عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦.

٤٥) محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بدون.

٤٦) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القران المجيد، ط١تحق. د.النمر، د.مخيمر، دار الثقافة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٧) هبة الله بن علي العلوي، أمالي بن الشجري، ط١تحق. د.الطناحي، مط. المدني مكتبة الخانجي ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٨) يس الحمصي، حاشية يس علي مجيب الندى، ط٢، مط، البابي، مصر، ١٣٩٠ هـ-١٩٧١م.